القيود الفنية الحديثة بين أهدافها البيئية وتأثيراتها على التجارة الدولية

الأستاذ: عطاالله ياسين
جامعة سطيف
(attallahyacine@yahoo.fr)

الأستاذ: حفاف وليد
جامعة المسيلة
(walid_haffaf@yahoo.fr)

ملخص:

تعد القيود الفنية الحديثة احد ملامح الحواجز غير التعريفية التي عرفت تزايد مستمر في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل تراجع الحواجز الجمركية، حيث تطبقها البلدان على واردتها من سلع ومنتجات الدول الأخرى، وتتشدد في تطبيقها ضد سلع الدول التي لا تتبع سياسات بيئية أو يعرف عنها التراخي والتساهل في تطبيق هذه السياسات، ولكنها تستهدف من ذلك حماية بيئتها، وعلى الرغم من أهميتها في حماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان، إلا أنها قد تنشئ أثار ذات مغزى على التجارة الدولية من صادرات وواردات خاصة إذا تباينت بين الدول المختلفة، كما أصبحت تمثل مصدر قلق متزايد للمصدرين من الدول النامية، من خلال الطلب المتزايد للدول المتقدمة على إدخال إجراءات وقواعد بيئية عالية تقوم بتطبيقها وإلزام الدول النامية بإدخالها على منتجاتها ومراحل إنتاجها، دون مراعاة إمكانيات هذه الدول في مجاراتها.

الكلمات المفتاح: المعايير البيئية- المتطلبات البيئية- تدابير الصحة والصحة النباتية- التجارة الدولية.

تمهيد:

إن الاهتمام بالتجارة الدولية يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، وبصفة خاصة عند دراسة علاقتها بالتنمية في الدول النامية، وأمام هذا الاهتمام سعت الدول في إطار منظمة التجارة العالمية وفي الكثير من جولاتها إلى الدعوة لتحرير التجارة العالمية من القيود التعريفية وغير التعريفية، فقد حققت وبشكل كبير تخفيضا في نسبة التعريفات الجمركية، مما أعطى انفتاحا أكثر للأسواق المحلية أمام دخول المنتجات الأجنبية، الأمر الذي دفع بالحكومات المختلفة بالاهتمام بالقيود غير التعريفية كبديل عن التعريفات الجمركية لحماية منتجاتها وأسواقها المحلية.

إن تخفيض التعريفات الجمركية كان الهدف الرئيسي منه هو توفير درجة أعلى من التحرير في التجارة وتسيير حركة السلع لدول العالم أجمع والنامية منها تحديدا خاصة مع ما تتمتع به هذه الدول من مزايا نسبية يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية، إلى أن الواقع العملي قد أوضح أن بعض الحكومات قد لجأت إلى تنفيذ مجموعة من إجراءات الحماية غير التعريفية التي تستهدف من ورائها توفير حماية لأسواقها

المحلية ومنتجيها، حيث لجأت العديد منها وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالتوسع في تطبيق ما يعرف بالعوائق الفنية الحديثة التي أصبحت الآن تمثل التهديد الرئيسي لصادرات العديد من دول العالم النامية خاصة في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع لمثل هذه العوائق من قبل العديد من الدول المتقدمة.

على الرغم من أن استخدام القيود الفنية كان الهدف منه هو حماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات من خلال الاشتراطات والمعايير الفنية الملزمة التي تضعها الحكومات على المنتجات ، إلا أنها استغلت كأداة للحماية التجارية أمام المنتجات الأجنبية، ولم يقتصر الأمر على المنتجات ذاتها فقط من حيث الخصائص والمواصفات وإنما امتد أيضا إلى ظروف الإنتاج وطرقه والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الدولية.

وتدور القيود الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنظافة والصحة والأمان...الخ، (كالمعايير البيئية، والتدابير الصحية والصحة النباتية، متطلبات التعبئة والتغليف، العمليات المرتبطة بطرق الإنتاج....الخ) وهو ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل من خلال هذا البحث.

إشكالية البحث:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ماهو تأثير القيود الفنية الحديثة على التجارة الدولية خاصة في الدول النامية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الواقع الذي أصبح يواجه التجارة الدولية من إجراءات حمائية جديدة، تستغل

فيها الدول مجموعة من المتطلبات والمعايير البيئية التي تفرضها على منتجات الدول الأجنبية من أجل عرقلة سير المنافسة الدولية وشفافيتها، وهذا في ظل تراجع دور التعريفة الجمركية .

محاور البحث:

للإجابة على التساؤل المطروح أنفا تم تقسيم البحث للمحاور الآتية:

أولا: المعايير البيئية.

ثانيا: التدابير الصحية والصحة النباتية.

ثالثا: المتطلبات الحديثة لمعايير المنتجات.

رابعا: أثر القيود الفنية الحديثة على التجارة الدولية.

أولا: المعايير البيئية

1- 1- ما هي المعايير البيئية:

يقصد بمفردة " معيار " عادة تدبير ينبغي الامتثال له، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا، ومن الناحية القانونية البحتة تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، كالأنظمة الفنية ، فيجعلها تدابير إلزامية [1].

وتركز المعايير على الشروط المتصلة بمنتج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، بما في ذلك مثلا المصطلحات والرموز وشروط وضع العلامات والتغليف. وتتضمن هذه الإجراءات عموما إجراءات للتأكد على الامتثال لمعايير محددة.

وتستهدف هذه المعايير حماية البيئة من الأضرار التي قد تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما نظرا لما قد يصدر عنه أو يحويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان والنبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وقد تطبق الدول هذه المعايير على منتجاتها، كما قد تطبقها على وارداتها من سلع ومنتجات الدول الأخرى، وتتشدد في تطبيقها ضد السلع الدول التي لا تتبع سياسات بيئية أو يعرف عنها التراخي والتساهل في تطبيق هذه السياسات، ولكنها تستهدف من ذلك حماية بيئتها، وقد تهدف الدولة إلى تحقيق أغراض تجارية من وراء أعمال مثل هذه المعايير، حيث يتم استخدامها كإجراءات حمائية مقنعة حفاظا على ميزة نسبية معينة أمام المنتجات الأجنبية [2]، فقد أصبحت تمثل مصدر قلق متزايد للمصدرين من البلدان النامية، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي غالبا ما تفتقر إلى القدرات المالية والتقنية للتكيف مع الأعداد المتزايدة لهذه المعايير، فعلى سبيل المثال، يتم قياس بعض المستويات القصوى لمخلفات المبيدات في أجزاء من البليون، والتي يمكن اكتشافها إلا مع احدث المعدات، وإزالة المعادن الثقيلة مثل الرصاص من المعدات الالكترونية يتطلب بحث وتطوير مكلف جدا لخلق مواد بديلة وتصميم منتجات جديدة، كما أن اجتماع هذه المعايير هي التي غالبا ما تكون أكثر صعوبة بسبب عدم وجود إجراءات الاختبار المعترف بها دوليا [3].

1- 2- معيار المنتج:

المعايير التي تمثل مواصفات المنتج طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تحدد وتصف [4]:

- الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة، خاصة تلك التي تشير إلى محتويات من المركبات الملوثة والضارة.
- قواعد التلوين، التعبئة والتغليف، وكذلك عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.
- الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث أو مخلفات السلعة خلال استعمالها.
- تحديد النسب القصوى المسموح بها من السميات أو الكيمياويات في السلع، بحيث لا يجوز إنتاجها وتداولها واستيرادها إذا تجاوزت هذه النسب.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج أو السلعة بعد استخدامها كإعادة التدوير أو الاستخدام لها مرة أخرى.

ومعايير المنتج بالإضافة إلى أنها تستهدف حماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان فإنها قد تنشئ آثار ذات مغزى على التجارة الدولية من صادرات وواردات خاصة في الدول النامية، كما قد يتم توظيفها لهذا الغرض.

فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مثلا توجيها من التوجيهات البيئية رقم (2002/95 EC) التي تفرض قيود على استعمال بعض المواد الخطرة في المعدات الإلكترونية ، وينص على أن السلع المباعة داخل الاتحاد

الأوروبي لا يمكن أن تحتوي على الرصاص أو الزئبق أو الكارديون أو إثير ثاني الفينانيل متعدد البرومين، الأمر الذي يمكن أن ينجم عن هذا المعيار صعوبات يواجهها المصدرون في الدول النامية لأن العديد من هذه المواد تستعمل في الإلكترونيات لاسيما الرصاص الذي يستعمل عموما في البطاريات [5].

1- 3- أساليب التصنيع والإنتاج:

تتعلق المعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج بطرق الإنتاج أو التصنيع أو المعالجة أو الإتلاف، وفي هذا السياق، كثيرا ما تحدد المعايير المبادئ التوجيهية أو القواعد المرتبطة بتصنيع سلعة معينة، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج، ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات معايير النفايات السائلة أو المقادير القصوى لانبعاثات بعض المكونات أو الجزئيات في الهواء، أو شروط معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها .

ولا يمكن التأكد من الامتثال للمعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج أو اختباره في المنتج النهائي، ولذلك لا تستطيع البلدان، بموجب قواعد التجارة الدولية التي يحددها الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة، اعتماد الأنظمة الفنية التي تميز بين السلع المتشابهة المستوردة وتلك المنتجة محليا استنادا إلى أساليب التصنيع والإنتاج، باستثناء الحالات التي قد تتعلق فيها بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وهذا ما يحول دون فرض الأنظمة البيئية المعمول بها في بلد ما، على سلع منتجة في بلد أخر، وكحل بديل، نشطت المنظمات غير الحكومية والرابطات والشركات الخاصة، في مجال تحديد المعايير والنظم البيئية الطوعية بهدف التصديق على الأداء البيئي كوسيلة لاستهداف المستهلكين الذين يفضلون المنتجات المصنعة بطريقة اقل ضررا بالبيئة، ويمكن أن تحدث أساليب التصنيع والإنتاج البيئية، الإلزامية منها والطوعية، آثارا هامة على القدرة التنافسية والتجارة الدولية [6].

1- 4- المعايير البيئية كأحد العوائق غير التعريفية:

يمكننا على ضوء ما سبق أن توضع المعايير البيئية، كأحد العوائق غير التعريفية في وجه التجارة الخارجية وذلك من خلال الآتي [7]:

1- وضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، إذ يكون في إمكانية المنتجين الوطنيين ممارسة نفوذ على وضع تطبيق وتطوير المعايير البيئية أكثر مما يستطيعه أقرانهم الأجانب، كما أن الكثير من هذه المعايير يؤخذ عليها الافتقار إلى الشفافية أو ضعف السند العلمي في كثير من الأحيان ولذا فهي تعد مجرد عقبة أمام التجارة الدولية.

2- تحويل المعايير البيئية إلى أنظمة بيئية، وذلك لأن الأنظمة البيئية، على الرغم من فائدتها كأداة لحماية البيئة، يمكن أن تستخدم أيضا كأداة للحماية التجارية المقنعة، بما أنها قد تنطوي على قيود استعمال بعض وسائل الإنتاج.

3 - قد يصل أثر أعمال المعايير إلى حد حظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئيا إذا لم تتوفر الاشتراطات والمعايير البيئية، ومن أمثلة على ذلك اشتراط الدول المتقدمة خلو البنزين من الرصاص أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات، والواقع أن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول المصنعة، بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو

المبيدات، أو ارتفاع النسب الباقية من الأسمدة أو المبيدات في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

وما قد يؤكد المخاوف السابقة أنه تاريخيا، لوحظ أن الدول المتقدمة تلجأ إلى وضع الحواجز التجارية كلما استطاعت الدول النامية التصدير إليها، وعلى أنها وضعتها على أسس تنافسية، لتتحول الميزة التنافسية لصالحها بالنسبة لبعض المنتجات، كما قد تبين ما يفيد بأن السياسية البيئية الأمريكية، التي وضعتها وتشرف على تطبيقها وكالة حماية البيئة الأمريكية تم تعديلها في حالات معينة لتأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية، كما عبرت عنها هيئة البيت الأبيض الأمريكي.

ومع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية أم لا، إلا أن "بيرسون" حاول في دراسة له أن يضع بعض المؤشرات العامة التي يمكن في ظلها اعتبار المعايير البيئية بمثابة أدوات حمائية غير تعريفية أم لا، ومن أهمها [8]:

1- إذا خضعت السلع المستوردة لمعايير مختلفة عن تلك التي تخضع لها السلع المحلية المماثلة من ناحية، وحينما لا يتوافق هذه المعايير مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها، حينئذ لا يكون من العسير القول بأن المعايير تستخدم كأداة حمائية.

2- إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكمية، فمثل هذه تعد إجراءات قصد بها أهداف تجارية لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية.

3- إذا كان التباين في المعايير البيئية يرجع إلى تباين في التفضيلات الاجتماعية واختلاف في الأذواق، أي أن المعايير هي معايير رفاهية أكثر من كونها معايير بيئية، حينئذ تصبح المعايير المنشودة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

ثانيا: التدابير الصحية والصحة النباتية:

2- 1- ماهيتها وطبيعتها

إن التدابير الصحية والصحة النباتية هي تلك التي تطبق من اجل حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات مما يلي [9]:

- المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة للمرض أو المسببة له.
- المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات والسموم أو الكائنات المسببة للمرض الموجودة في الأطعمة والمشروبات الخفيفة والمواد الغذائية.
- الأمراض التي ينقلها الحيوانات أو النباتات أو مشتقاتها.

ويمكن أن تكون طبيعة التدبير الصحية والصحة النباتية في صورة قوانين أو تشريعات، متطلبات، إجراءات أو قرارات، وهذه بعض المواد التوضيحية التي ربما تغطيها تلك التدابير:

- معيار المنتج النهائي
- الاختبار، الفحص، التراخيص وإجراءات الاعتماد
- معيار الحجر الصحي، متضمنة متطلبات أدوات نقل الحيوانات والنبات.
- متطلبات التعبئة والعنونة المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي.

2- 2- المتطلبات الحديثة لتدابير الصحة والصحة النباتية:

لا تزال صادرات الدول النامية من المواد الغذائية إلى الدول المتقدمة تواجه صعوبات، والسبب الرئيسي في هذا يعزى إلى مسائل النفاذ إلى السوق من قبيل ارتفاع التعاريف واتخاذ التدابير لصالح المنتجين الوطنيين، وحينما يمكن أن تتغلب القدرة التنافسية على الحواجز الجمركية، تبقى الحواجز غير الجمركية المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية حواجز يواجهها المصدرون في الدول النامية.

فقد وضعت المفوضية الأوروبية مثلا مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات، وهذه القوانين ملزمة في كافة بلدان الاتحاد، وتطبق أيضا على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصدر حيوانات ومنتجات حيوانية ونباتات ومنتجات نباتية إلى الاتحاد الأوروبي، وقد ازداد عدد الأنظمة المتعلقة بالبيئية والصحة والسلامة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة [10].

ويعرض الجدول التالي قائمة لبعض اللوائح الأوروبية المطبقة **على** المستوردات الزراعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير تعريفية [11].

الجدول رقم(1): اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير تعريفية.

1- **مسائل متعلقة بكلفة تطبيق تنظم الحد الأقصى لمستوى المواد الضارة في المنتجات**(toxic substances)	
- تشريعات تحد من مستويات الأفلوتوكسن في الأغذية	- توجيه أوروبي رقم 2001/466
- تشريعات تحد من مستوى استخدام ملون الـ AZO في الصناعات القطنية	- توجيه أوروبي EC/61/2002
- محددات تتصل باستخدام مواد مثل الفلورين والزئبق في تغذية الحيوان	- توجيه أوروبي EC/29/199
- محددات حول استخدام ومتطلبات وجود مضادات حيوية في منتجات ثمار البحر	- توجيه 658/2002
- علامات تعريف لوجود مادة الفورمالديهايد	- قرار حول مواد سامة بتاريخ 93/10/26 ordinance on Hazardous Substances
مستويات لوجود آثار باقية لمبيدات المنتجات الزراعية	German Pesticide Residue Law
2- معايير لقبول التسويق	
- مسائل تخص قواعد تنظم المنتجات البيوتكنولوجية	- توجيه EC/220/90
- معايير تخص التسويق : مثل علامات التعريف بالبيض	- تشريع رقم 91/1274 يطرح قواعد مفصلة لتطبيق قاعدة رقم 90/1907 لمعايير تسويق البيض
- معايير تنظم منتجات حيوانية غير مخصصة للاستهلاك البشري	- توجيه رقم 2002/1774 من البرلمان الأوروبي
3- إعادة تدوير النفايات من المنتجات	
- معايير تنظيم إعادة تدوير واستعادة التعليب وتجميعه	EC/92/94
4- معايير تخص التغليف وعلامات التعريف	

- معايير لتغليف الأسماك ومنتجاتها	- توجيه رقم 2001/2005 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر2001 ينظم تطبيق تشريع رقم2000/10 لمعلومات المستهلك حول المصايد والمنتجات
- معايير تنظم وضع مصطلحات خاصة لتغليف أنواع من الأنبذة	- توجيه رقم 98/881
- قواعد لتعريف بالمنتجات كالمنتجات العضوية لسلع زراعية	- توجيه رقم 91/2092
- محددات حول تعريف وتصميم غلافات لمنتجات النبيذ	- توجيه رقم 1999/1493
5- قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف بخصوص البيئة	
- معايير تعنى تخفيض المواد المضرة بالأوزون والمنتجات التي تتضمن هذه المواد	- توجيه رقم 2000/2038

Source:www.tradeandenvironment.com/ te-links.php ،2008/01/02

كما قامت دول الاتحاد الأوربي أيضا بتطبيق برامج بيئية واجتماعية خاصة عديدة أعدتها منظمات المزارعين وتجار التجزئة والمستوردين مثل قواعد الممارسة الزراعية الجديدة (EUROGAP) وهي عبارة عن نظام لتأكيد جودة المنتج ونظام خاص بتوحيد أساليب الإنتاج الزراعي واحد أسس التجارة الدولية، أوجدته مجموعة من تجار التجزئة الأوربيين، ويهتم هذا النظام بصحة وسلامة الغذاء، وبالعمال (مزرعة، تعبئة، نقل، تخزين)، وبالبيئة، ولكي يستطيع المصدر من القيام بالتصدير، لابد له بالقيام بالتسجيل للحصول على هذه الشهادة والتي يتطلب الحصول عليها المرور بخطوات متعددة من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختبار للأصناف والأصول الوراثية وطرق الري واهتماما بالبيئة ومحطات التعبئة والاحتفاظ بالسجلات مما يحد من مقدرة العديد من الشركات في الدول النامية على التصدير إلى الأسواق الأوربية نظرا لصغر حجمها من جهة ومحدودية مواردها من جهة أخرى [1 2].

2- 3- تدابير الصحة والصحة النباتية وتأثيرها على التجارة الدولية:

إن القيود الصحية والصحة النباتية التي تطبق على الواردات لا تمثل إجراءات تجارية في حد ذاتها، ولكن من السهولة بمكان تحويلها إلى مثل هذه القيود، فقد تزايد باستمرار استخدام هذه القيود بقصد حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، كما انه ليس نادرا أن تقوم البلدان بإقامة مثل هذه الحواجز، وليس بغرض الحماية من مهددات معينة استنادا على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية للجماعات المصلحية، وقد كان الاعتراف بهذه الاعتبارات هو الذي وضع القيود الصحية والصحة النباتية على أسس الأجندة في المفاوضات التجارية.

فقد سعى الدول الأعضاء في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى وضع هذه المسالة ذات الطبيعة التقييدية في إطارها الصحيح من خلال وضع اتفاقية خاصة تدعى باتفاقية التدبير الصحية والصحة النباتية، التي تعمل على إرساء القواعد الخاصة بالمعايير الصحية والصحة النباتية بين الدول الأعضاء والتأكد من عدم استخدامها في إعاقة التجارة الدولية، وان يتم تحديدها وفق اختبارات وطرق علمية صحيحة، كما تمكن

للبلد العضو من استخدامها تحقيقا لمصالحه المشروعة، وألا يتجاوز أو يبالغ في الوقت ذاته في استخدامها بطريقة تؤدي إلا الإضرار بالمصالح المشروعة بدورها لشركائه من الدول الأعضاء الأخرى [13].

إلا انه في دراسات الحالة التي أجريت في إطار منظمة الأغذية والزراعة على ثلاث وعشرون حالة قطرية أشارت إلى أن غالبية الإجراءات التي اتخذت في طار اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية قد أضرت بصادرات البلدان التي شملتها الدراسة، حيث تضمنت على قرائن تدل على أن عدد هذه التدابير قد ازداد بشكل مطرد بمرور الوقت، (ففي حالة إندونيسيا على سبيل المثال، من اقل من 10 أوامر حجز ضد صادراتها من المواد الغذائية المجهزة إلى أستراليا في الفترة 1993 – 1995 إلى 40 أمر وقف في سنة 2001). وفي عدد من الحالات، كان هناك تسليم بأن هذه التدابير كان لها ما يبررها واتخذت تدابير محلية لتواجه هذه المشكلة [14].

كما لوحظ في بعض الحالات على وجود تباين بين البلدان في القواعد التي تطبقها فيما يتعلق بفرض القيود الخاصة بالصحة والصحة النباتية، مثل التفتيش على المنتجات المستوردة، والمعاملات التي تخضع لها المنتجات أو تصنيعها، وتحديد الحد الأقصى للمستويات المسموح بها من المبيدات أو استخدام إضافات غذائية معينة إلى الأغذية، وهذه الأشكال من المرونة في اتفاقيات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية تترك مجالا كبيرا للسلطة التقديرية.

وعلاوة على ذلك تتجه المعايير الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية إلى التعقيد بشكل متزايد، مما يؤدي أحيانا إلى وجود نوع من عدم الاتساق في المعاملة في الأسواق المختلفة، فقد واجهت الهند حظرا على تصدير المنتجات البحرية إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 1997 بعد أن تبين أن بعض الشحنات كانت ملوثة ببكتيريا السالمونيللا وبكتريا vibriocholero، ومع ذلك ظلت المنتجات البحرية الهندية تصدر إلى الولايات المتحدة طوال الفترة التي كان الحظر مفروضا على تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، وتنشأ هذه المشاكل في بعض الحالات بسبب عدم وجود فهم متبادل للتفتيش والمعايير الواجب تطبيقها [15].

وتعترف دراسة الحالة بوجود مشكلات في تحديد ما إذا كان الاحتجاز والشكاوى ضد الواردات الغذائية

من البلدان النامية تعد دلالة على وجود مشكلات حقيقية فيما يتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، أو أنها ببساطة من قبيل الحواجز غير التعريفية التي تتستر تحت عباءة تدابير الصحة والصحة النباتية [16].

ثالثا: المتطلبات الحديثة لمعايير المنتجات:

نلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذلك حماية المستهلك، كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيق هذه المعايير.

3- 1- متطلبات التعبئة والتغليف:

لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع، وتتعلق بمواد التعبئة، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد ....الخ.

وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائما للأمور السابقة، حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق، وهذا يعني أن عدم توفر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها. ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفيدرالي الذي أصبح ساري المفعول في جوان 1999، إذ يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة استعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع، ويهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عن المصدر، كما أصدرت فرنسا في يناير 1993 تشريعا مماثلا [17].

الواقع أن رغم الاشتراطات التي تضمنتها مثل هذه القوانين وإن كانت تطبق من حيث المبدأ على السلع المحلية والمستوردة إلا أنها قد تمثل عقبة أمام التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد لا تستطيع التماشي معها من ناحية، وكذلك إذا التزمت باستخدام مواد معينة في الأغلفة والعبوات من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة قد تؤدي مثل هذه المتطلبات إلى خلق مشاكل إدارية وإجرائية عديدة ومعقدة بالنسبة للمصنعين الأجانب، كما قد تزيد التكلفة بالنسبة لهم، وهذا يؤدي في النهاية إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات والشركات الأجنبية.

3- 2- العلامة البيئية:

العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية، أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي من غيره من المنتجات المماثلة، كما أنه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار [18].

رغم أن هذا الأسلوب اختياري ويركز على الجوانب الايجابية للمنتجات بأنها صديقة للبيئية أو خضراء

(وهو الشعار الذي يستعمله أنصار البيئة)، إلا انه قد يمارس آثار تعيق التبادل التجاري بين الدول.

إذ يمكن أن يستخدم كأداة لترويج المنتجات التي تحمله، وفي نفس الوقت قد يعمل كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه، حتى ولو كانت صالحة بيئيا، كما أن هذا الأسلوب قد يحابي المنتجات الوطنية ضد المنتجات والمنتجين الأجانب، إذ أن المعايير التي تمنح الشعار على أساسها قد تكون استجابة للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين، ففي كندا مثلا 70٪ من المصنوعات المرشحة للحصول على العلامة يأتي من قبل رجال الصناعة فيها [19].

ومن الأمثلة على التأثير الضار لاشتراط الحصول على العلامة البيئية أن هبطت واردات النرويج من الورق البرازيلي، نظرا لأن هذه الأخيرة لا تحمل العلامة المذكورة [20]، كما تدرس دول الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق العلامة البيئية لتغطي بعض المنتجات التي تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الدول النامية، مثل ما تضعه من معايير صارمة على المنتوجات النسيجية، ففي مارس 1992، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا لوضع العلامات الإيكولوجية على مستوى الاتحاد وهو برنامج Eco label ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق، واستعمال منتجات تخلف اثر بيئيا محدودا خلال كامل دورة حياتها، والى تزويد المستهلكين بمعلومات أفضل عن الأثر البيئي على المنتجات [21].

وهناك برامج أخرى لوضع العلامات الإيكولوجية في أوروبا، وهي برامج وطنية مثل البرنامج نورديك سوان (Nordic Swan) وبراميلوفال (Bra Miljoval) في البلدان الاسكندينافية التي تمنح علامات إيكولوجية خاصة بالمنسوجات، أو برامج تديرها منظمات غير حكومية منها الخيار البيئي السليم في السويد، أو برامج خاصة للقطاع الخاص، تديرها مؤسسات لمنح شهادات خاصة بالمنسوجات، وتستخدم عالميا ، ومنها أوكوتكس ستاندرد (oeko-tex standard 1Q0) إيوفلاور EU Flower ، وتكسبروف Tox proof في ألمانيا [22].

على أية حال الأثر النهائي على صادرات الدول النامية يعتمد على ما إذا كانت منتجات الدول الصناعية التي تحصل على العلامة لها مماثل من منتجات الدول النامية، والواقع أن التماثل يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم، ومن ثم الحصول عل العلامة المذكورة قد تمثل عقبة على طريق تجارتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- 3- متطلبات إضافية ذات صلة بالبيئة وظروف العمل:

هي مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة والصحة والعمالة، والتي يجب أن يلتزم المتعاملون مع المستوردين الأوروبيين بها، وذلك بهدف تحقيق تحسين ملحوظ في بيئة العمل، وبما يعود عليهم أنفسهم بالنفع المتمثل في الحصول على ذلك المنتج الآمن والمتوافق بيئيا [23].

فقد قامت هيئة التجارة الأوروبية FTA بإصدار ميثاق المتطلبات الإضافية والمعروف بـ:code of" conducts BSCI" الذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات والاشتراطات البيئية، والذي أصبح الآن بمثابة دستور ونظام عمل لكثير من الشركات الدولية الراغبة في الدخول كأحد حلقات خطوط الإمداد، فعلى الرغم من كون هذه المتطلبات هي في حقيقة الأمر ما هي إلى متطلبات اختيارية من حق المورد أن يقبلها أو أن يرفضها، إلا أنها أصبحت الآن ضرورية كضرورة جواز المرور للأشخاص.

ونظرا لطول وكثرة بنود الميثاق فقد رأت هيئة التجارة الخارجية الأوروبية ضرورة أن تنفيذه يكون على مرحلتين وهما :

المرحلة الأولى: التوافق مع المتطلبات الأساسية

وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ مجموعة من الالتزامات تنبثق في الأصل من مجموعة القوانين المنظمة للعمل، وتلك الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث تضم هذه المرحلة مجموعة من المتطلبات تتعلق بالعديد من جوانب ببيئة الأعمال بالمصنع أو المُصَدِر الذي يرغب في دخول سلعته إلى هذه الأسواق، ونتناول فيما يلي أهم الجوانب التي تغطيها هذه المرحلة [24]:

- ساعات العمل الرسمية
- منع الإجراءات التعسفية ضد العاملين
- إعطاء الجماعات العمالية داخل المصنع كامل الحرية في التجمع والتحاور والمناقشات
- إجراءات سلامة وصحة العاملين بالمصنع
- العمل المسيء للأطفال

المرحلة الثانية: التوافق مع مجموعة المتطلبات الإضافية

يمكن القول بأن هذه المرحلة تعتبر أكثر تعقيد وحساسية، حيث انه تتطلب حزمة من الإجراءات لا يمكن التطرق لها إلى بعد الانتهاء من مجموعة الإجراءات التمهيدية التي احتوت عليها المرحلة الأولى، ونتعرض فيما يلي للجوانب التي تغطيها المرحلة الثانية من ميثاق المتطلبات الإضافية ذات الارتباط بالبيئة والصحة وظروف العمل، والذي وضعته أوربا لتضمن التزام كل مورديها ومستورديها بمستوى معين من الجودة البيئية وبما يعود بالنفع على مستهلكيها [25]:

- الخطط الإستراتيجية ومدى الالتزام بها عند التنفيذ
- الرقابة على العقود الفرعية والتي يبرمها المصنع المورد مع مورديه
- الاتصالات الخارجية التي تتم بين الإدارة والجهات الخارجية الأخرى
- الرقابة على الأعمال التي تتم بالمنازل

على الرغم من أن هذا الميثاق قد تم صياغته بهدف التطبيق على كافة دول العالم، إلا انه يمكن القول بان الدول النامية تعتبر من المناطق الهامة التي يركز عليها هذا الميثاق .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق والذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات الإضافية ذات الارتباط بالبيئة والصحة وظروف العمل، إنما هي في الأصل مجموعة من المتطلبات تم الحصول عليها من مجموعة المستوردين الأوربيين، إلا انه يمكن القول بان المصدر الرئيسي لهذه القيود أو الاشتراطات، إنما يتمثل في مجموعة القوانين واللوائح والمعايير الدولية البيئية والصحية، حيث انه وكما أوضحنا المرحلة الأولى تستقي بنودها من مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم بيئة الأعمال، في حين تستقي المرحلة الثانية ملامحها الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعايير الخاصة بشهادة المسؤولية الاجتماعية للمصنع المعروفة باسم SA8000.

رابعا: أثر القيود الفنية الحديثة على التجارة الدولية:

يمكننا على ضوء ما سبق تحليل تأثير القيود الفنية الحديثة المتعلقة بالمتطلبات والمعايير البيئية على التجارة الدولية من خلال الآثار الايجابية أو السلبية التي تحدثها هذه القيود .

4- 1- الآثار السلبية:

إن ما تفرضه الدول من متطلبات ومعايير مغالى فيها ضد انسياب السلع إلى الأسواق الخارجية قد يؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الدولية، والمتمثلة في [26]:

1- قد تحمل المنتجين المحليين نفقات إضافية للتكيف مع المتطلبات والمعايير البيئية، مما يؤثر بالتالي في هيكل النفقات والأثمان النسبية، ويصبح هذا التأثير ملحوظا إذا طبقت المعايير في بعض البلدان دون البعض الآخر، مما يجعل الأولى تفتقد ميزة تنافسية في السوق الخارجية.

2- قد تضع المعايير والمتطلبات البيئية أعباء إضافية على الموردين الأجانب لكي تتلاءم منتجاتهم معها، ولما كان هناك تشابه كبير في المعايير البيئية السائدة في الدول المتقدمة الصناعية، فلن توجد مشكلة كبيرة، لكن المشكلة قد توجد في الدول النامية حيث لا معايير أو لا تطبيق لها، وتزداد الخسائر أو

التكاليف التي تلحق بالمورد الأجنبي إذا كان حجم سوق التصدير محدود مما يجعله أكثر إحساسا بالتحميلات الخارجية، أو قد يقرر الانسحاب من السوق.

3- كما أن المعايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها، مما يتطلب تعديلا أو تجديدا وإحلالا وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية.

4- قد تؤدي المعايير المتشددة في الدول الصناعية إلى هروب الصناعات منها إلى دول أخرى ذات سياسة بيئية متراخية في شكل استثمارات أجنبية وبالتالي انتقال الميزة التنافسية [27].

4- 2- الآثار الايجابية:

إلا أن المعايير والتدابير البيئية قد يكون لها بعض الجوانب الايجابية والتي نبينها كما يلي [28]:

1- حينما تبحث الصناعات في الدول المتقدمة عن بدائل من المدخلات أقل تلويثا للبيئة من خلال إعادة استخدام المواد الأولية الطبيعية مثل القطن الخام، الحرير الطبيعي، وتخفض من المدخلات والمركبات الصناعية ذات المكونات الكيميائية الكثيفة، هذا التطور قد يزيد من حجم الطلب على صادرات الدول النامية من ناحية، وقد يحسن من شروط التجارة بالنسبة لها ويحد من الاتجاه العام لتدهور أسعارها، ويزيد من دخلها الحقيقي من ناحية أخرى.

2- إن تطبيق هذه المعايير قد تحفز على الابتكار والتطوير، مما يسمح بخفض النفقة بشكل يسهم بالتعويض الجزئي للزيادة في نفقات التوافق مع المعايير، فعلى سبيل المثال، قد يسفر الابتكار عن تقليل الطاقة المستخدمة أو الاقتصاد في المدخلات المادية أو إحلال بدائل أقل تكلفة، وأكثر حفاظا على البيئة ...الخ.

3- إن هذه المعايير قد تحقق مكاسب على الجانب الآخر على المستوى القطاعي أو على مستوى المشروع، إذ قد يتم خلق سوق جديدة، أو نمو الأسواق القائمة للسلع والخدمات التي تنتج بالأساليب الجديدة، وكذلك السلع والخدمات الرأسمالية والوسيطية الملائمة للبيئة ذاتها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للقيود الفنية الحديثة والمتمثلة في المعايير البيئية وتدابير الصحة والصحة النباتية، سواء تعلقت بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية نجد أنها تؤثر كلها على وضع الدولة التجاري، كما تؤثر أيضا على الدول الأخرى المتعاملة معها بشكل مباشر وغير مباشر، ويلاحظ أنه وإن كانت الأهداف المعلنة من استخدام القيود السابقة لحماية البيئة فإنها قد توظف لتحقيق أغراض تجارية وتستخدم كأداة حمائية مقنعة، كما أنها ولا شك تؤثر على التجارة حتى ولو طبقت للأغراض البيئية فقط، وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

إن القيود الفنية التي تطبق على الواردات لا تمثل إجراءات تجارية في حد ذاتها، ولكن من السهولة بمكان تحويلها إلى مثل هذه القيود، من خلل استخدامها بطريقة تعسفية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية.

هناك صعوبة في تحديد ما إذا كانت القيود الفنية التي تفرضها الدول على المنتجات الأجنبية، لها أهداف بيئية حقيقة، أم أنها ببساطة من قبيل الحواجز غير التعريفية التي تتستر تحت عباءة الحماية الصحية والبيئية.

إن الامتثال للمتطلبات والمعايير البيئية قد يحمل المنتجين الأجانب نفقات إضافية، تأثر في هيكل النفقات والأسعار النسبية لمنتجاتها، خاصة إذا طبقت المعايير في بعض البلدان دون البعض الأخر، مما يجعل الأولى تفتقد إلى ميزة تنافسية أمام الثانية في الأسواق الخارجية.

إن التشريعات والمعايير البيئية لا تؤثر على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة بالقدر ذاته، إذ أن آثارها تتغير حسب نوعية القطاعات والسلع، كما أن مدى هذه الآثار يتفاوت حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو الاقتصادي، فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية لهذه التشريعات البيئية، لا سيما وأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جداً.

أدى تطبيق السياسات والإجراءات البيئية الصارمة والتشدد فيها من قبل الدول المتقدمة إلى ظهور أثار سلبية على الصادرات السلعية للدول النامية وانخفاض في قدراتها التنافسية، لا سيما وأن معظم هذه الإجراءات تقيد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم فيها، التي قد تواجه صعوبات جمة في التأقلم مع المعايير البيئية العالمية، خاصة وأنها تفتقر إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ورأس المال لتحديث آلياتها.

يمكن أن تؤدي المعايير البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وأن تشكل حواجز أمام التجارة الخارجية، لكن يمكنها أيضًا أن توفر إطارًا للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا وأن تعزز القدرة التنافسية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن أن نقترح بعض التوصيات التي نراها ضرورية وهي كالتالي:

أن تعمل الحكومات في الدول النامية على زيادة الاهتمام ونشر الوعي بين منتجيها وبين مواطنيها بفهوم البيئة، واثر ذلك على الكائن الحي، وارتباط البيئة بنوعية السلعة وطريقة إنتاجها، وعدم الفصل بين السلعة وتأثيراتها البيئية، سواء بالنسبة للمنتجات المحلية أو للمنتجات التي يتم استرادها من الخارج.

تطوير أساليب الإنتاج السائدة في الدول النامية، وإدخال عنصر البيئة داخل نشاط الشركات الصناعية على جميع مراحل الإنتاج، بحيث تصبح قضية البيئة مسؤولية الشركة أو المؤسسة ككل، وليس مسؤولية إدارة البيئة فقط، مع تبني الإجراءات البيئية الملائمة لتتوافق مع الاشتراطات البيئية العالمية، وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول.

يتعين على البلدان النامية اعتماد إستراتيجية متكاملة واستشرافية تنطلق من دراسة الآثار المتوقعة للترتيبات

البيئية على التجارة الدولية، من خلال تحديد التحديات السائدة ذات الصلة بالمعايير البيئية، ثم تقييم آثار هذه التحديات على الصادرات.

يمكن للبلدان النامية أيضا الدفاع عن مصالحهم من خلال التأثير على المتطلبات البيئية في مرحلة التصميم، من خلال زيادة مشاركتها في المشاورات التي تسبق اعتماد لوائح جديدة في هذا المجال، وينبغي أن تكون هذه العمليات والمشاورات شفافة وشاملة، مع طلب المعونة من البلدان المتقدمة في حل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الدول النامية، من خلال تقديم مساعدات فنية ومالية، تساهم في دعم إمكانيات الدول النامية بيئيا.

قائمة المراجع والهوامش:

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، 2005، ص3.

[2] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح : تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، 2004/2003، ص169.

[3] unctad, TRADE AND ENVIRONMENT REVIEW 2006, www.unctad.org/Templates/Webflyer.asp?docID=6895

[4] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص 168.

[5] اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص 13 .

[6] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص11.

[7] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص 172.

[8] نفس المرجع، ص 175.

[9] طارق الزهد، معايير الصحة والسلامة في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 252، سنة 2002، ص47.

[10] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص 39.

[11] www.tradeandenvironment.com/ te-links.php 02/01/2008

[12] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة، 2005، ص 50.

[13] www.wto.org/french/tratop_f/sps_f/sps_f.htm (OMC, Mesures sanitaires et phytosanitaires)

[14] منظمة الأغذية والزراعة، عرض تحليلي للنماذج التي توصلت إليها ثلاث وعشرون دراسة حالة قطرية، 2002، ص33، ftp://www.ftp.fao.org/docrep/fao/007/y4632a/y4632a01.pdf

[15] نفس المرجع السابق، ص33.

[16] نفس المرجع، ص34.

[17] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح ، مرجع سابق، ص178.

[18] نفس المرجع، ص 180.

[19] نفس المرجع السابق، ص 181.

[20] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص 184.

[21] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص70

[22] نفس المرجع، ص70.

[23] http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/tawafuq_environment.html . 05/01/2008

[24] Ibid, http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/tawafuq_environment.html

[25] Ibid, http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/tawafuq_environment.html

[26] احمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح : مرجع سابق، ص ص 170 ، 174.

[27] سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص346.

[28] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص ص178، 186.